

## على هامش اجتماع وزراء المالية لدول مجلس التعاون الصالح: توافق على الاستمرار في إعفاء مدخلات الصناعة من الرسوم الجمركية



جانب من الاجتماع

المصرفي خلال فترة تراجع اسعار النفط. وأضاف ان الموضوع الثالث يتعلق بالإصلاحات المالية بدول المجلس موضحاً أنه سيتم عرض هذه الأوراق في الاجتماع مع وزراء المالية في أكتوبر المقبل بحضور المدير العام لصندوق النقد.

ومن جهته قال الأمين العام لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الدكتور عبداللطيف الربائي ان الاجتماع يبحث موضوعات استكمال السوق الخليجية المشتركة والاتحاد الجمركي والتي تأتي تكليفاً من المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون.

وأوضح ان الاجتماع يأتي كذلك لمتابعة تنفيذ قرارات قادة دول مجلس التعاون وما صدر عن هيئة الشؤون الاقتصادية والتنمية مضيفا ان ما صدر عن هذا الاجتماع سيتم رفعه الي قادة دول المجلس لاتخاذ القرارات اللازمة بشأنه.

من لجنة الاتحاد الجمركي الخليجي حول نسوية الرسوم الجمركية ومركز المعلومات الجمركي. وأشار الي ان الوزراء تدارسوا ملف تقريب الحوافز والمزايا المقدمة للقطاع الخاص بدول المجلس وتم تكليف الاساتذة العامة بدعوة فريق عمل لدراسة دراسة حوله مضيفا ان الوزراء دعوا الي الاستقرار في إعفاء مدخلات الصناعة من الضرائب الجمركية من أجل تعزيز الصناعة الوطنية ورفع قدرتها التنافسية وتخفيض تكاليفها الإنتاجية.

وقال الوزير الصالح ان الوزراء بحثوا الموضوعات التي تطلب دول المجلس من صندوق النقد الدولي اعداد اوراق عمل بشأنها اذ تم الاتفاق على اختيار ثلاثة موضوعات بينها الاسواق الاقتصادية والتحديات السياسية في دول المجلس وكذلك سيطرة النظام

قال نائب رئيس الوزراء ووزير المالية أسس الصالح ان اجتماع وزراء المالية لدول مجلس التعاون بحث العديد من الموضوعات المتعلقة بتعزيز التكامل الاقتصادي الخليجي والوحدة الاقتصادية بين دول المجلس.

وأضاف الوزير الصالح عقب ختام اجتماع وزراء المالية لدول مجلس التعاون بالمخامة ان الاجتماع اقر عددا من الموضوعات المدرجة منها اقرار التوصيات التي رفعت من لجنة محافظتي البنوك المركزية حول الرقابة والإشراف على الجهاز المصرفي ونظم المدفوعات ومكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب. وأوضح ان المجتمعين وافقوا كذلك على ما رفع من هيئة الاتحاد الجمركي حول سبل تسهيل حركة انتقال الشاحنات بهدف تسهيل الحركة وتقليل فترة الانتظار اضافة الى بحث موضوع الرسوم الجمركية المرفوعة

إفصاحات عن المعلومات الشهرية عن صناديق (بيتك الخليجي) و(المنئى الاسلامي) و (المنئى للمصارف الإسلامية الخليجية)، وبالنظر إلى الشركات التي كانت في بؤرة الارتفاعات فكانت تدور حول (أولى تكافل) و(استهلاكية) و(سنام) و(يوباك) و(قبوين ا) أما الأكثر تداولاً فكانت (بتروجلف) و(التعمير) و(عبان) و(أبيلار) و(الإثمار).

واستهدفت الضغوطات البيعية وعمليات جني الأرباح أسهم العديد من الشركات في مقدمتها (زيمسا) و(لعمال) و(فوتشر كيد) و(السورية) و(الرابطة) في حين شهدت الجلسة ارتفاع أسهم 87 شركة وانخفاض أسهم 15 شركة من إجمالي 132 شركة تمت المتاجرة بها.

واستحوذت حركة مكونات مؤشر أسهم (كويت 15) على 22,9 مليون سهم تمت عبر 560 صفقة نقدية بقيمة نحو 9,9 مليون دينار كويتي (نحو 32,3 مليون دولار).

وأقل المؤشر السعري منخفضاً بنحو 45,9 نقطة ليلعب مستوى 6752,7 نقطة محققاً قيمة نقدية بلغت نحو 18,8 مليون دينار (نحو 61,4 مليون دولار) من خلال 146,7 مليون سهم تمت عبر 4203 صفقة نقدية.



أسبوع متباين لبورصة

شركات شهدت ضغوطات لاسيما المنضوية تحت مكونات مؤشر (كويت 15).

وتابع بعض المتعاملين إفصاحاً من شركة (مشرف) بشأن الإفصاح عن عدول شركة (جلف كونسورتيوم) عن استقالتها المؤرخة في 19 فبراير 2017 علاوة على تنفيذ بيع أوراق مالية لمصلحة إدارة التنفيذ في وزارة العدل.

وأيضا تابع بعض المتعاملين

كان لافتا تراجع المؤشرات الثلاثة الرئيسية وتركز النشاط على بعض الأسهم سواء الصغيرة أو الكبيرة على حد سواء بسبب الدخول الانتقائي عليها على فترات متقطعة على مدار ساعات الجلسة.

وكان واضحا عودة بعض الأسهم الخاملة إلى واجهة اهتمامات المتعاملين بصورة أقل مقارنة مع حركتها مطلع الأسبوع علاوة على أن هناك

بياناتها حتى اللحظات الأخيرة للمهلة القانونية التي تستدل منتصف مايو الجاري.

وشهد سؤال الأداء خلال الأسبوع بعض الأخبار المتعلقة بعديد من الشركات المدرجة حول نشاطاتها المحلية أو الخارجية حول إبرام بعض الصفقات أو توقيع عقود مما انعكس إيجابا على أسهمها.

وعن مجريات الحركة خلال الجلسة الأخيرة أسس الخميس

مرت تعاملات بورصة الكويت خلال الأسبوع المنتهي أسس الخميس بعدة متغيرات ارتت على مسارات الأداء العام جراء بعض التطورات المحلية والفنية علاوة على وتيرة التركيز على الأسهم متدنية القيمة والمضاربات وجني الأرباح.

وبالنظر إلى مجمل حركة الشركات على مدار الجلسات الخمس الماضية نجد أن العمليات الشرائية كان صوب الأسهم الصغيرة دون 50 فلسا التي كانت في بؤرة للتاجرة بما فيها بعض الأسهم الخاملة التي انعكست تباينا على جل المؤشرات وخصوصا (السعري).

وإدى تأخر بعض الشركات التي لم تعلن عن اجتماعات مجالس إدارتها لمناقشة البيانات المالية عن فترة الربع الأول من العام الحالي دورا مؤثرا في العزوف المؤقت من جانب المتعاملين الأفراد لتحديد وجهة أوامرهم سواء في اتجاه الشراء أو البيع مما انعكس على القيمة النقدية المتراجعة.

وحول أداء القطاعات كان القطاع المصرفي الوحيد الذي التزمتم معظم بنوكه بالإفصاحات قبل غيره من الشركات المدرجة مما يؤكد مدى التزامها على خلاف قطاعات أخرى مازالت بعض شركاتها تتعذر التأخير بالكشف عن

### أبرز البيانات الأولية لـ 2016

## «المركزي»: الوضع الكلي لـ «ميزان المدفوعات»

## يسجل فائضاً بـ960 مليون دينار

قال بنك الكويت المركزي ان بيانات ميزان المدفوعات الأولية لعام 2016 أظهرت تسجيل الحساب الجاري عجزاً قدره 1510 ملايين دينار (نحو 4,9 مليار دولار) بنسبة 4,3 بالمئة لتقديرات الناتج المحلي الإجمالي مقابل فائض 1208 ملايين دينار (9,3 مليار دولار) بنسبة 3,5 بالمئة من الناتج الإجمالي عام 2015.

وأضاف (المركزي) انه أصدر البيانات الأولية لميزان مدفوعات الكويت لعام 2016 وكذلك البيانات المعدلة لعام 2015 مشيراً إلى ان الحساب الجاري هو الذي يبين خلاصة المعاملات بين الاقتصاد المحلي والاقتصادات الأخرى فيما يتعلق بالسلع والخدمات والدخل. وذكر ان عجز الحساب الجاري جاء بصفة أساسية ليعكس تراجع قيمة الصادرات النفطية من جانب والاستقرار النسبي في قيمة الواردات السلعية من جانب آخر بما دفع إلى انحسار فائض الميزان السلعي (الصادرات السلعية على أساس فوب ناقصا الواردات السلعية على أساس فوب) لتبلغ قيمته نحو 6075 مليون دينار (نحو 19,8 مليار دولار) خلال 2016 مقارنة بنحو 8396 مليون دينار (27,5 مليون دولار) خلال العام السابق.

وأوضح ان العجز في حساب



البنك المركزي

الخدمات (يعكس حساب الخدمات التي تظل صافي قيمة معاملات الخدمات فيما بين المقيمين وغير المقيمين وأهمها خدمات النقل والسفر والاتصالات والإنشاءات والخدمات الأخرى إضافة إلى خدمات وسلع حكومية) وصل إلى نحو 6353 مليون دينار (نحو 20,7 مليار دولار) خلال 2016 مقارنة بعجز قيمته نحو 6011 مليون دينار (نحو 19,6 مليار دولار) خلال العام السابق.

وعن تطورات الحساب المالي قال (المركزي) ان وتيرة النمو في صافي قيمة الموجودات الخارجية للمقيمين والمدرجة ضمن هذا الحساب تراجعت حيث سجل صافي قيمة تلك الموجودات الخارجية انخفاضاً بنحو 1068 مليون دينار (نحو 3,5 مليار دولار) خلال 2016 مقابل زيادة نحو 2360 مليون دينار (7,7 مليار دولار) خلال العام السابق.

## خصومات «بيتك» و«إلكترونيات البابطين» تتلقى إشادة العملاء

شهد يوم العروض الحصرية والخصومات الذي تخلله بيت التمويل الكويتي "بيتك" لعملائه من شرائح التميز والرواد والنخبة والأولوية بالتعاون مع شركة إلكترونيات البابطين وكلاء منتجات ال جي I.G. اقبالا كبيرا من العملاء وإشادة واسعة بهذه المبادرة التي اكملت استمرار "بيتك" في سياسته لتقديم أفضل المزايا لعملائه بمختلف شرائحهم.

والتي العملاء على الخصومات التي وصلت إلى 30% وشملت الأجهزة الإلكترونية والكهربائية "ماعدا الهواتف

خاصة للعملاء مع فرصة دخول سحب على جوائز، وتوفر خدمة إيفاف السيارات مجاناً للعملاء Valet Parking. بالإضافة إلى تواجد فريق من موظفي "بيتك" لخدمة العملاء ومساعدتهم والترد على أي استفسار أو تساؤل لديهم . وكان "بيتك" قد قام بدعوة عملائه المشمولين في العرض عبر وسائل التواصل المعروفة متمنيا لهم يوماً متميزاً للخصومات، وفرصة تسوق رائعة مع شركة البابطين وعلامتها التجارية الموثوقة ال جي. ودعاهم للاستفادة من العروض المقدمة من خلال إبراز بطاقة

الصرف الألي تميز، رواد، نخبة، أولوية، وتؤكد هذه الخصومات والعروض من "بيتك" على سياسة متواصلة بتبعيها مع عملائه. تضع العميل دائماً في مقدمة الاهتمامات. وأن العميل له الأولوية والحق في التميز على مستوى السوق، كما ان تنوع الخصومات وتناسيها مع شرائح ومنتجات متعددة، تعبر عن حرص "بيتك" ان تصل مزاياه الى مختلف نواحي اهتمامات وتطلعات العملاء على تعدد ثقافتهم واحتياجاتهم في الوقت المناسب وبأفضل وسيلة ممكنة.

قال بنك الكويت الوطني (NBK)، المدرج بالبورصة الكويتية، إنه ما زال في المراحل الأولى لإنشاء برنامج لإصدار السندات دولارية؛ جاء رد البنك تعقيباً على ما نشرته رويترز، بشأن إقدام الوطني على إصدار سندات

دولارية متتارة غير مضبوطة خلال الأسابيع القليلة المقبلة. وتابع رويترز أن الإصدار سيكون بالحجم القياسي الذي لا يقل عادة عن 500 مليون دولار. وكان آخر إصدار لادوات الدين من البنك سندات دائمة بقيمة 700 مليون دولار طرحها في 2015 بهدف زيادة رأس المال. يشار إلى أن أرباح

البنك بالربع الأول ارتفعت بنسبة 8,1%. لتصل إلى 85.36 مليون دينار، مقابل 78.94 مليون دينار لنفس الفترة من العام الماضي. وأنهى سهم الوطني تداولات أسس مخفضاً، عند 670 فلساً، محققاً سوية قدرها 3,1 مليون دينار، وحجم بلغ 4.6 مليون سهم.

## بنك برقان يحمل مبادرة «أسبوع شرب الماء» إلى الكويت

الموظفين ، وتأتي في سياق حرص البنك على تغيير السلوك وتعزيز الوعي الصحي الذي يعود بالفائدة على جميع شرائح المجتمع بدءاً من موظفيه، حيث يفتخر بنك برقان بكونه مثالاً يحتذى به لإحداث تغيير إيجابي في جميع الحالات ولدى جميع فئات المجتمع. ويعكس إطلاق مبادرة " شرب المياه " ، التزام بنك برقان بتبسيط الضوء وتقديم أفكار جديدة والإبداع في مواجهة التحديات الاجتماعية، ويعد بنك برقان من المؤسسات المالية الرائدة، التي تهدف إلى إيجاد الحلول للعديد من القضايا الراهنة، والتي يستفيد منها الأجيال القادمة في المجتمع.

والجدير بالذكر أن رعاية بنك برقان لهذه المبادرة، تأتي ضمن برنامجه الاجتماعي تحت عنوان " ENGAGE – معا لتكون التغيير " ، والذي يسلط الضوء على الجوانب الهامة والمؤثرة في المجتمع، بالإضافة إلى تعزيز مسؤوليته الاجتماعية من خلال دعم المبادرات الإيجابية، التي تقع ضمن استراتيجيته للمسؤولية الاجتماعية. ويأتي نهج حملة " ENGAGE " تماشياً مع مبادئ بنك برقان، كمؤسسة مالية كويتية رائدة، بحيث يتسجم أسلوب سياسته مع احتياجات ومصالح المجتمع.

## «الوطني» يدرس إنشاء برنامج لإصدار سندات دولارية

قال بنك الكويت الوطني (NBK)، المدرج بالبورصة الكويتية، إنه ما زال في المراحل الأولى لإنشاء برنامج لإصدار السندات دولارية؛ جاء رد البنك تعقيباً على ما نشرته رويترز، بشأن إقدام الوطني على إصدار سندات

دولارية متتارة غير مضبوطة خلال الأسابيع القليلة المقبلة. وتابع رويترز أن الإصدار سيكون بالحجم القياسي الذي لا يقل عادة عن 500 مليون دولار. وكان آخر إصدار لادوات الدين من البنك سندات دائمة بقيمة 700 مليون دولار طرحها في 2015 بهدف زيادة رأس المال. يشار إلى أن أرباح

### 1510 ملايين دينار عجز الحساب الجاري لعام 2016

الكويت خلال 2016 غاتصا قيمته نحو 960 مليون دينار (نحو 3,1 مليار دولار) مقابل عجز قيمته نحو 886 مليون دينار (نحو 2,9 مليار دولار) خلال العام السابق. وأشار إلى انه بالنظر إلى وضع ميزان مدفوعات الكويت بشكل أكثر شمولية لياخذ في الاعتبار التغير في صافي قيمة الموجودات الخارجية لبعض الجهات المسجلة ضمن بند (الحكومة العامة) فإن الوضع الكلي لميزان المدفوعات بالمفهوم الواسع يظهر عجزاً بلغ بنحو 2531 مليون دينار (نحو 8,3 مليار دولار) خلال 2016 مقابل فائض قدره نحو 1619 مليون دينار (نحو 5,2 مليار دولار) خلال العام السابق.